

التنمية المحلية في الجزائر: العراقيل ومطالب التكيف، التطوير والتعزيز
Local development in Algeria: obstacles and demands for
adaptation, development and reinforcement

تاريخ النشر: 2025/04/25

تاريخ القبول: 2025/01/28

تاريخ الإرسال: 2024/12/27

ياسر لرقم¹، نصيرة رحمون²EMAIL : yasser.larkem@univ-jijel.dz، جامعة جيجل، الجزائر¹EMAIL : n.rahmoune@univ-dbk.m.dz، جامعة الجزائر 1، الجزائر²

الملخص

عرف مسعى تجسيد التنمية المحلية في الجزائر جملة من العراقيل والمعوقات رغم كل جهود الدولة الرامية للدفع بالتنمية المحلية من خلال عديد الإصلاحات التي أقرتها الدولة الجزائرية فيما يتعلق بالجماعات المحلية والقوانين ذات الصلة بتنمية الأقاليم المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أن سوء التسيير والفساد أحد أبرز أسباب عرقلة جهود التنمية المحلية، إضافة للجانب الإداري والقانوني والثقافي في عرقلة المسار التنموي. الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية؛ عراقيل التنمية المحلية؛ الدفع بالتنمية

Abstract:

The path of local development in Algeria has known several disappointments despite all the efforts aimed at promoting local development through the many reforms approved by the Algerian state with regard to local collectivities and laws related to the development of regions, as it collided with a set of cumulative and multiple obstacles that thwarted all reform attempts and pushed the levels of local development. Some aspects of reform that reflect the change endeavors can be sought through the municipality.

Keywords: Local development; Obstacles to local development; Promoting local development.

المؤلف المرسل: ياسر لرقم، الإيميل: yasser.larkem@univ-jijel.dz

1. مقدمة:

غدت التنمية المحلية تحديا رئيسيا للدولة الجزائرية خاصة في العقدين الأخيرين من الألفية الجديدة، إذ عملت الدولة جاهدة على إتخاذ عدة إصلاحات أثرت على مسار التنمية المحلية في الجزائر حيث شهدت رغم بعض الإيجابيات المحققة خيبات حقيقية مقارنة بالمأمول وإمكانات الجزائر المتاحة ماديا وبشريا وطبيعيا، فرغم كل الجهود الرامية للنهوض بالتنمية المحلية عبر عديد الإصلاحات التي أقرتها الدولة الجزائرية فيما يتعلق بالجماعات المحلية والقوانين ذات الصلة بتنمية الأقاليم، إلى أنه واجه جملة من العراقيل متعددة الأبعاد والحيثيات أحبطت كل محاولات الإصلاح والدفع بمستويات التنمية المحلية، هذا ويمكن إلتماس بعض جوانب الإصلاح التي تعكس مساعي التغيير من خلال دراسة حالة البلدية.

كما أن طرح نقاش التنمية المحلية يعني بالضرورة النهوض بالمهام التنموية للجماعات المحلية باعتبارها مكمّن الإقلاع الإقتصادي للدولة وكقاعدة رئيسية مهمة في تكوين الدولة تعبر عن العمق والإمتداد المجالي لشخصها المعنوي، إلا أن هذا الإهتمام ورغم تبني عديد الإصلاحات لاقى عدّة معوقات وصعوبات حالت دون تحقيق التنمية المحلية المنشودة مما أثر على الوضع الإقتصادي للدولة ككل.

وللدخول في حيثيات الموضوع المطروح إرتأينا طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل أبرز عراقيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟ وماهي سبل دعم التنمية المحلية في الجزائر؟

مرفقا بالتساؤلات الآتية:

- ماهي أبرز معيقات تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟
- ماهي البدائل الكفيلة بالنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر؟ وما أهمية الاضطلاع

بها؟

تأسست الورقة البحثية على جملة من الفرضيات كالتالي:

- إن التنمية المحلية تتطلب تخطيطا إستراتيجيا يتكامل مع المعطيات الإدارية والبشرية والإقتصادية والإجتماعية وبغياب ذلك تغيب التنمية.



- تعبئة جهود عملية التنمية المحلية تتطلب تكاملا سياسيا، ثقافيا، مجتمعيا لتكريس سلوك تنموي سلمي.

أهمية الدراسة:

تكمّن الأهمية العلمية في محاولة إثراء الرصيد الخبراتي والمعرفي حول مجال التنمية المحلية والجماعات المحلية، والتعمق في الأبحاث ذات الصلة بالبعد التنموي الخاص بالبلديات خصوصا بغرض إكتساب دراية عن سبل وآليات تحقيق التنمية المحلية.

- إن تشخيص حالة التنمية المحلية في الجزائر يمكن من وضع تخطيط حقيقي لإدارة التنمية المحلية في الجزائر باعتبارها موضع مشاريع التنمية، إذ تعتبر الجماعات المحلية والبلدية خصوصا الأداة المثلى لإستيعاب أهداف عملية التنمية والعراقيل التي تعترض تنفيذ مشاريعها.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الى تشخيص أبرز الأسباب المعرّقة للتنمية المحلية في الجزائر لأجل الخروج بنتائج تستوعب الوضع، وتقديم حلول علمية لتدارك الوضع.

- الوقوف على نوعية الخدمة العمومية المحلية ومدى إستجابتها للمتطلبات المحلية.

- محاولة تقديم مقارنة لحلول واقعية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر.

المناهج الموظفة في الورقة البحثية:

لإعداد الدراسة تم الإعتماد على الوصف من خلال وصف ظاهرة التنمية على المستوى المحلي في الجزائر.

المقتربات المعتمدة:

المقترب المؤسسي الذي تم إعتماده في الورقة البحثية كونه يهتم بدراسة الجماعات المحلية من جانبها المؤسساتي ويوضح علاقاتها بالجهات الرسمية والجهاز الإداري.

تم توظيف بعضا من أسس التحليل النسقي والثقافي كمحاولة لفهم السلوك الإداري وفهم علاقة المواطن بالإدارة.

تقسيمات الدراسة: ولمعالجة هذا الموضوع سنتطرق إلى العناصر الآتية:
أولاً: التطرق لجملة من العراقيل التي عرقلت وكبحت تجسيد برامج التنمية المحلية في الجزائر (عقبات المسار التنموي).

ثانياً: طرح أفكار لبدائل تنموية بغرض التمكين والدفع بالتنمية المحلية في الجزائر.

2. عراقيل التنمية المحلية في الجزائر:

إصطدم هدف تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عدة معوقات سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية وثقافية، أدت لضعف حجم ونتائج العوائد المتوقعة، خاصة وأن الدولة الجزائرية ضخت أموالاً ضخمة في مخططاتها التنموية في سبيل الإضطلاع بهذا التحدي. نحاول الإحاطة بهذه المعوقات من خلال جزئية الأسباب الكلية للإدارة التنموية والعراقيل الخاصة بالتنمية المحلية وفقاً لما ما يتعلق:

1.2. الأسباب العامة لضعف الإدارة التنموية في الجزائر: (تخص البيئة الكلية)

تم تخصيص هذا الجزء من أجل تقريب الصورة بخصوص الأسباب العامة التي نشأت وتفاقت فيها العراقيل التنموية المتناولة لاحقاً:

إن إنتشار المرض والوهن البيروقراطي في الإدارة الجزائرية إن صح التعبير يرتبط أيضاً بجملة الأسباب التي تخص الوضع العام للبلد، بحيث نجد:

1.1.2. الأسباب التاريخية: ساهمت التركيبة العثمانية والإستعمارية للمحتل الفرنسي في تكريس نمط سلبي من الإدارة قائم على المركزية والسيطرة واللا تشاركية وغلبة طابع الوصاية الإدارية عن طريق القرارات والتعليمات (المير، 2023).

2.1.2. الأسباب السياسية: سيطرت الدولة على الجهاز البيروقراطي بعد الإستقلال وأصبغته بالصبغة الحزبية والإيديولوجية في إطار الفلسفة الاشتراكية مما أكسبه مناعة ضد فهم أي تحول إجتماعي ومطالب إجتماعية وتخطيط التنامي المضطرد للتعليم والتفتح الذي شهده العالم خاصة في مجال: التعليم الذكي والتكنولوجيات الحديثة.

3.1.2. الأسباب الإقتصادية (محي الدين، 2017):

ساهمت سياسة التنمية الشاملة التي إنتهجتها الجزائر بعد الإستقلال ببروز مشروعات ضخمة غير محددة ألقت بثقلها على الجهاز البيروقراطي التنفيذي (كعامل وحيد ورئيسي

بحكم ضعف التعبئة الاجتماعية والوعي المجتمعي وغياب ثقافة التنظيم) لمواكبة وتجسيد هذه المخططات التنموية خاصة فترة 1967-1969 التي عرفت مركزية شديدة للإدارة الاقتصادية ساهم في بقاء وتعقد الإجراءات أمام ضخامة الحصص المالية للمشاريع وأهدافها المسطرة.

انعكاسات غياب التنمية الاقتصادية على التنمية الإدارية، حيث أن إفتقار جهود التنمية الإدارية لواقع إقتصادي يؤدي للفشل والخيبات وعدم وجود الدافعية بسبب غياب الحافز الخارجي الإقتصادي، فالتخلف الإقتصادي لا يمكن إلا أن يؤثر بأثر عكسي على الجهاز الإداري ويسبب وهنه وضعفه حتى مع وجود إرادة للتنمية الإدارية، إذ أن الموظف ستتأثر حالته الإجتماعية يقينا بالأوضاع الإقتصادية في الأجور والتعويضات والتأمينات مما يؤدي به إلى بدائل لتعويض هذا النقص والعوز ك: الرشوة، التسرب في العمل، استغلال المنصب، استغلال موارد المنصب المالية والمادية، التهرب من المسؤوليات وعدم معاملة الجمهور بلباقة (رفيق، 2017).

2.2. العراقيل:

إن معالجة قضية التنمية المحلية في الجزائر من حيث السبلات المعيقة لها يبرز عدة عراقيل تراكمية ومتداخلة تخص الإقليم المحلي، السلطة المركزية، التنسيق، الثقافة التنظيمية والشعبية، نحاول الإلمام بها في الآتي:

1.2.2. ضعف المشاركة الشعبية:

إن أكثر ما تعاني منه الجماعات المحلية في الجزائر والبلدية على وجه الخصوص هو غياب عنصر المشاركة الجماهيرية الفعالة والحقيقية في صنع القرار المحلي، والقضايا ذات الصلة بالجماعة الإقليمية، إن لم نقل غياب تام عن المشهد السياسي والتنموي محليا، بسبب:

- غياب الإنصاف والحقوق خاصة للمرأة، وغياب الشفافية في التعاملات الإدارية مع الجمهور من طرف القائمين على أعمال الجماعة الإقليمية سواء منتخبين أو موظفين، ما خلق جوا من شعور اللاتقة في العلاقة بين الطرفين والتدمير التام في أوساط المواطنين

عن مخرجات الخدمة العمومية المحلية المادية والمعنوية منها، كما ونجد أيضا غياب معالم الحكم الراشد غير المروج له في الخطابات والممارسات السياسية عن الواقع المحلي المعاش، أحد أهم أسباب عزوف القاعدة الشعبية عن الإهتمام بكل ما هو محلي، بل ورفض أي فكرة تتمحور حول التشاركية والتشاور في التدبير المحلي رغم أنها أحد توجهات الدولة المتبناة على مستوى سياساتها التنموية المحلية الجديدة .

يبرز حجم الضرر والمآزق الذي تعاني منه الإدارة الجزائرية بأخذ التصريح التاريخي للرئيس السابق للجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة عام 27 أفريل 1999 بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية يوم 15 أفريل 1999؛ حيث قال:

"إن الجزائر دولة مريضة بالفساد فهي مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة والمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالإمكانيات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع" (ياسر، 2023).

حيث وبتفحص الأرقام التي قدمتها السلطة المستقلة للانتخابات فيما يخص الانتخابات الخاصة بأعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية 2021-11-27 (السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، 2021) نلاحظ أرقام جد محتشمة خاصة بلديا ولا تعكس إنخراطا محليا في الحياة السياسية خاصة أن إنتخابات 2021 جاءت في خضم حراك سياسي وإنفاضة إجتماعية من المفروض جاءت عن وعي وطلب للتغيير، وفي ظل مراجعة للقانون الانتخابي بحيث أصبح الانتخاب على القائمة المفتوحة عوض المغلقة إذ أن الأصوات تتناسب مع الأصوات المؤشر عليها لأي منتخب مفضل، والعكس في الترتيب المغلق بحيث الصوت يذهب للقائمة (بحسب الترتيب داخلها) لا للمنتخب مباشرة، مما فتح باب لشراء الترتيب (أنظر الجدول أدناه).

إنتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية	إنتخابات أعضاء المجالس الشعبية الولائية
36.58%	34.76%

أرقام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

بالإضافة إلى قيود المركزية وهيمنة السلطة التنفيذية (الوالي بالنسبة للبلدية ووزارة الداخلية بالنسبة للولاية خصوصا في التمويل ومنح الإمتياز العقاري) على كل ما يتصل بالتسيير المحلي والمشاريع المقدمة (ياسر، 2023)، وهو ما سنتوسع في تبليانه وتقصيده أكثر في النقاط المتبقية من المعوقات المقدمة في الورقة البحثية.

2.2.2. انعكاسات التقسيم الإداري على مستويات التنمية المحلية

- ساهمت التقسيمات الإدارية للجماعات المحلية بشكل رئيسي في تفاوت التنمية بين المناطق والأقاليم، نخص بالذكر التقسيم الإداري لسنة 1984 باعتباره عمر حتى تعديل 2019 وإصلاح 2024) بل حتى داخل الولاية نفسها ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لغياب التساوي في توزيع الموارد المالية والبشرية الناتج من جراء هذه التقسيمات، التي لم تأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المالية والموارد الطبيعية والبشرية بين الولايات، ما خلف فجوة تنموية كبيرة بين الأقاليم، فمن مناطق منمّاة إلى مناطق تنعدم فيها حتى أساسيات التنمية وضرورتها، فقد أثبتت الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط أن 85% من البلديات المصنفة ضمن البلديات الأكثر فقرا منبثقة من هذا التقسيم (مرزاق، 2006)، كما كشف المدير العام لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية "إبراهيم قايدي" لوكالة الأنباء الجزائرية على هامش أشغال الندوة الثانية للمرصد الوطني للمرفق العام بحسب موقع صحيفة الشروق، إلى أن: 1200 بلدية من أصل 1541 بلدية تعاني من عجز مالي في الجزائر، وأن عدد البلديات الغنية لا يفوق عددها 200 بلدية وأغلبها يتمركز في الولايات الكبرى ذات النشاط الإقتصادي الكبير (الشروق أونلاين، 2018)، مما يستدعي مراجعة شاملة ودقيقة لمعايير التقسيمات الإدارية للجماعات المحلية مستقبلا وفق مؤشرات واعتبارات منطقية ومدروسة لتجنب الأضرار الوخيمة على مستويات التنمية في المجتمع ككل.

كما نجد أيضا غلبة الطابع الكمي (الجغرافي والديمقراطي والطبيعي) على الطابع النوعي (المعرفي والمعنوي والطاقات والفرص المتاحة والرمزي والثقافي) قد يحدث إختلال أكبر بسبب التفاوت في المصادر التمويلية كالمناطق البترولية والصناعية مثلا ومناطق عبور الممرات والطرق الأرضية والتحتية والدولية (أنزارن، 2024).

كما ولا بد من الإهتمام بمعامل الأصل المعرفي والموارد المعرفية في صميم التقسيم من خلال:

- تمركز أو عدم تمركز الجامعات، مراكز البحث، المدارس، المستشفيات، المعاهد، مراكز التكوين المصانع، المخابر، باعتبارهم مؤشر مهم يمكن أن يرمي بثقله على التنمية المحلية من خلال ما توفره عوامل التمركز المعرفي من فرص للإبداع والإختراع والتحصيل الجبائي والدعم المالي (ياسر، 2023).

3.2.2. الرؤية التكنوقراطية للمشاريع والمخططات التنموية

- عادة ما تغلب الفردانية والإرتجالية في وضع مخططات التنمية المحلية من طرف النخبة الحاكمة وفق رؤية فوقية من الأعلى إلى الأسفل أي "الأقاليم المحلية أو الجماعات المحلية" خاصة في المخططات القطاعية التابعة للوزارات المسؤولة، حيث تفتقد لمعيار إحترام الخصوصية الإقليمية في تبني المشاريع بحيث تغيب مقترحات ولمسة الجماعة الإقليمية تماما في إدارة التنمية على مستوى إقليمها سواء كإستشارات أو كطرح وأفكار نابعة من درايتهما بإقليمها وخصوصياته.

- كما أن علاقة السلطة المركزية بالإدارة المحلية تعد عاملا رئيسيا في إخفاق مشاريع التنمية ممثلة في الوصاية المالية والإدارية المفروضة من طرف ممثلها كشخص الوزير والوالي على المنتخبين المحليين سواء على الأعضاء أو المجلس المنتخب أو الأعمال ميزانية الجماعات المحلية، ما كرس للا مركزية مقيّدة من طرف السلطات الوصية وفق منطق لا مركزية المرفق عوض الخدمة، الأمر الذي قتل روح المبادرة والإبداع من طرف المنتخب المحلي تحت طائلة الخوف من التجريم في التسيير نظرا للرقابة المفروضة عليهم والخوف من المتابعات القضائية من جهة ثانية (مزاري، 2018).

فالمتابع لوضع المشاريع التنموي يرى أنها تأتي ببرامج خاصة أو مشاريع التنمية كمخططات البلدية للتنمية PCD أو مخططات قطاعية PSD أوصندوق الضمان والتضامن FCCL وتتكفل الولاية بالتنسيق من مديرياتها بالإضافة للدائرة الإدارية في ضبط البطاقات التقنية وإنقاء المشاريع وتوزيع الحصص المالية وفقا لذلك.

4.2.2. طبيعة النظام السياسي وانعكاساته: إشكالية التنمية المحلية وارتباطاتها بعامل الشرعية السياسية

يتميز النظام الجزائري بالتعقيد والآليات التقليدية في تولي نظام الحكم وممارسة السلطة، إذ يتصف في عمومها بتغييب مؤشرات الممارسة الديمقراطية ورفض المنافسة والمزاومة لمختلف الفواعل الداخلية أو الخارجية في تسيير الشأن السياسي والتنموي، حيث يغلب على المشهد السياسي غياب تام لفواعل المجتمع المدني والقطاع الخاص عن رسم وصنع السياسات العامة للدولة، إضافة لهشاشة رابط الثقة بين المواطن والدولة نظرا لعدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات والإحتياجات الأساسية للأفراد فضلا عن حاجات الأمن والاستقرار.

إن هيمنة السلطة التنفيذية وحيازتها على كل القرارات الإدارية والسياسية بما يتنافى مع مبادئ الديمقراطية أحد أسباب فشل كل مخططات التنمية على المستوى الوطني، نظرا للصلة الوثيقة بين النظام الديمقراطي ومستويات التنمية، حيث لم تصبح التنمية هدف النظام السياسي بقدر ما هي وسيلة لتحقيق الشرعية السياسية والقبول الشعبي لنظام الحكم، حيث يستحيل تصور سياسة راشدة للتنمية المحلية في منأى عن طبيعة النظام السياسي وسلوكياته، فلا تنمية بدون ديمقراطية ولا يمكن تصور قيام أي نظام ديمقراطي دون إلتماس مقدار أدنى من التنمية (أنزارن ع،، 2017).

5.2.2. عدم كفاءة الأجهزة التنفيذية

إذا أخذنا بعين الإعتبار البلدية كجهاز تنفيذي على المستوى المحلي، فإنه بحسب نظام الإدارة المحلية فهو يتشكل من رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه على المستوى البلدي، وهذا ما يقودنا بالضرورة إلى طرح إشكالية الحرية الممنوحة المنتخب المحلي في تسيير الشأن المحلي باعتباره يجسد الإرادة الشعبية والسلطة التمثيلية؛ نظرا لعدة إعتبارات منها:

- غياب شرط المستوى التعليلي (شهادة عليا أو خريج جامعة) عن القانون العضوي للإنتخابات المكرس للعضوية في المجالس المنتخبة المحلية (البلدية والولاية) ما من شأنه إفراز تشكيلة محلية لا تتمتع بالكفاءة والخبرة والقدرات اللازمة لتسيير وإدارة التنمية والمشاريع الإستثمارية على المستوى المحلي، بل ويفتح المجال للعلاقات الإجتماعية وإعتبارات العرش والقبلية والإنتماء في تسيير الشأن المحلي، وبالتالي الإستيلاء والسطوة على الجهاز التنفيذي المحلي لأجل تحقيق المصالح الضيقة والفئوية بدل

المصلحة والمنفعة العامة والنتيجة هي إخفاق مشاريع التنمية المحلية وتكريس ممنهج للفساد ذات الصلة بسوء إستغلال السلطة وتبديد المال العام.

إن ضبط ومراجعة شروط الكفاءة في النظام الانتخابي يتطلب وعياً مجتمعياً وثقافة مواطنة سواء من خلال التنشئة السياسية والاجتماعية للمؤسسات التربوية والتعليمية والأحزاب من جهة وأخلقة العمل السياسي من جهة أخرى، كتمويل الحملة الانتخابية والإشراف والرقابة على الانتخابات لسد باب الفساد الذي أصبحت تعاني منه المجالس المنتخبة، والذي عرقل كل مساعي تحقيق التنمية المحلية.

6.2.2. غياب التوازن الجهوي والإرتباط فيما بين الأقاليم (تكامل التخطيط

البنائي والمؤسساتي)

من المفروض أن لكل إقليم خصوصياته التي على أساسها تتم عملية تخطيط التنمية المحلية، إلا أن الواقع يؤكد وجود تفاوتات عميقة في التنمية المحققة إقليمياً فالتنمية المحلية تحتاج إلى بنية تحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية من تعليم، صحة وأمن وغيرها من مستلزمات التنمية.

- كما أن عدم إرتباط المشاريع الإقتصادية خلق فجوة تنموية مركزة على عدم مراعاة خصوصيات الريف الإقتصادية من جهة والمدينة من جهة أخرى، فالنشاط الزراعي له بيئته والنشاط السياحي له بيئته والنشاط الصناعي له متطلباته، فلكل إقليم أنشطته الإستثمارية التي تتوافق مع خصوصياته وجاذبيته الإقليمية، وهذا يعني بالضرورة وجود تشابك وترابط شروط العملية التنموية أي كل قطاع يخدم القطاع الآخر، إلا أن الواقع التنموي لم يراع هذه الظروف إذ أسس ل: مناطق حيوية وعدمية وأخرى هامشية.

7.2.2. القطاع الخاص: مساهمة محدودة في عملية التنمية

- يعد القطاع الخاص أحد محركات التنمية الإقتصادية في أدبيات التنمية والفكر الإقتصادي الحديث بفضل مساهمته في خلق تنافسية إقتصادية تزاخم القطاع العام، ولما له من خاصية مقاولاتية وخدماتية إلى جانب التجارية والتسويقية تسهم في الإرتقاء بجودة الخدمات والمنتجات المقدمة، وعليه فمن الصعب تحقيق تنمية محلية دون إقحام مستثمرين خواص أكفاء قادرين على خلق ديناميكية إقتصادية تسهم في بعث وتكثيف الأنشطة الإقتصادية.

وبالرجوع إلى الواقع التنموي المحلي الجزائري فمنذ التحول الذي حدث مع الدولة مع بداية تسعينيات القرن المنصرم لم يتمكن القطاع الخاص من تعويض القطاع العام وعليه أصبحت الدولة الفاعل الرئيسي في عمليات التنمية المحلية من مشاريع ومخططات تنموية خاصة الضخمة منها، بل أصبحت تستورد جل حاجياتها من السوق الدولية، ما أسس لدولة منهكة ومتدخلة في النشاط الإقتصادي ككل وفق أسس المنظور الكلاسيكي (مزاري، 2018).

8.2.2. أزمة العقار: (الأمالك الوطنية الخاصة التابعة للجماعات المحلية)

يعد مشكل العقار من أبرز المعوقات التي أبدى المنتخبون المحليون إستياءا كبيرا منه، والذي يتسم بقلته ومحدوديته، خاصة الحاضنة العقارية التابعة للبلديات، حيث رهن عديد المبادرات المحلية والمشاريع التي كانت من شأنها تفعيل وبعث التنمية المحلية بالشكل المطلوب، كما أن مسألة تعقد وطول إجراءات الإقتطاع من الأمالك الخاصة للدولة لنظيرتها الجماعات المحلية أزمّت أي مبادرة لتجسيد أي فكرة تنموية أو طرح لأي إستثمار محلي (ياسر، 2023).

كما يمكن إضافة جملة من العوامل المعيقة نورد أبرزها:

- العامل الديمغرافي: النمو المتزايد للسكان وزيادة الحاجيات في مقابل عدم الزيادة في الإنتاج المحلي.

- العوامل الإجتماعية: ممثلة في النظم والأبنية الإجتماعية القائمة كنظام الملكية السائدة والقرابة وروح التضامن في المجتمع المحلي والقيم الدينية السائدة المتصادمة مع بعض المشاريع التنموية، إضافة إلى الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي.

- العوامل الثقافية: كالتقاليد السائدة في المجتمع المحلي مثال "تركة ووصايا السلف" والمعتقدات السائدة لدى الأفراد من مقاومة أو مواكبة لكل ما هو جديد، فالثقافة سلوك يخدم أو العكس الإتجاه الإيديولوجي والفكري للتنمية).

- العوامل النفسية: فقدان الثقة في الهيئات المسؤولة عن مشاريع التنمية جراء فشلها أو تأخرها مما يحول دون المساهمة والمشاركة مرة أخرى في تلك المشروعات (الداجي، 2026)، ونعتقد أنه معامل جد مهم ومرجح يتطلب دراسات سوسيولوجية

نفسية أنتربولوجية جادة وموسعة ودقيقة لتقعيد الخلل وتشريحه ومن ثم فهمه ومعالجته.

4. تمكين التنمية المحلية في الجزائر في ظل السياقات والخصوصيات:

إن التكلم عن التنمية المحلية في الحالة الجزائرية من وجهة نظرنا الخاصة جد عميق ومتشابه يتطلب مصادر رسمية ملمة، إلا أن هذا لا يمنع من تقديم بعض الحلول والبدائل التي تعالج ولو قليلا أزمة التنمية المحلية في الجزائر (خاصة المجالس البلدية المنتخبة باعتبارها جهاز تنفيذي بدرجة أولى ومسؤول عن عملية التنمية)، من خلال رؤية واقعية تستند إلى تحقيق الحد الأدنى والتمتع ومعالجة الخلل الطارئ قبل الخوض في أي مفاهيم وطموحات بعيدة المنال، فالأجدي معالجة الإشكال المطروح وفق منهجية جريئة تعترف بالخطأ وتقومه ومن ثم الذهاب بعيدا بحسب ما يطلبه الترقى المجتمع من الأهداف الإستراتيجية، فالإستراتيجية تستند على الأقل لحد أدنى من المتاح للتطلع للأفاق؛ ووفقا لذلك نطرح مجموعة من الأفكار والحلول لتفعيل سياسة التنمية المحلية في الجزائر:

1.4. تتبع الأسباب الحقيقية للفساد بطرق علمية ومعالجتها:

من خلال البحوث العلمية الميدانية عن أسباب تفشيها في التعاملات الإدارية، هل هي مثلا بسبب انخفاض القدرة الشرائية، وتدني المرتبات، هل الفساد ناتج عن إرادة للفساد؟ (وهنا تطرح الأزمة الأخلاقية بحق) أم هو سلوك للبقاء بسبب تبريرات الظروف المالية والإقتصادية؟ مما يستدعي جرأة في التعامل مع الطرح وسد الباب من دون التبرير لفعل الفساد من طرف المشرع الجزائري حتى غير المباشر منه والصامت.

- أيضا هل الفساد ناتج عن التدرج الهرمي للوظائف الإدارية وما ينجر عنه من ظهور أمراض الإستئثار بالسلطة والتعسف في استعمالها؟ (وهنا الفساد قد يظهر في صفة التفرد وعد المشاركة أو كرد فعل من الأدنى مستوى في التراتبية)، -تطرح بقوة أزمة الإدارة وفي صميم عمقها - الفساد يصبح نافذ ومتجذر.

- كما أن الإعتماد على معايير الجدارة والكفاءة واستحقاق المنصب في التعيين والترقيات الحل الوحيد للتقليل من الفساد الإداري مع إرفاقه بالمحاسبة والشفافية

لتجنب الفساد الذي ينجم عن النمطية والأقدمية في الوظيفة، (تطرح مسائل: البحث عن الأمان، العصبية، المكاسب كتشوه في فلسفة ورؤية الموظف لتكريس الفساد).

- فهم نفسية المنتخب المحلي والموظف العمومي لقطع الطرق المؤدية لأي فساد محتمل أو سوء استعمال للمرفق العام والسلطة، وهنا بالإمكان عن طريق الإنفتاح على الدراسات الاجتماعية النفسية الميدانية والمحايدة والمتجردة من أي اعتبارات إيديولوجية سياسية ثقافية مغرضة كحل من الحلول ومراكز البحث أيضا.

2.4. تفويض الصلاحيات قرين الكفاءة والجماعية التوافقية: (المطالبات

قرينة الإشتراطات)

إن منح المجلس المنتخب المحلي سلطات حقيقية وواسعة في باب الشؤون العمومية المحلية وإتخاذ القرارات المتوافقة مع طبيعة الخصوصيات والمتطلبات المحلية للسكان المحليين أمر مرغوب (دراجي، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات، 2018)، لكن الحديث عن الصلاحيات لابد من الوقوف بحزم على المجلس المنتخب أو الأشخاص الذين توضع فيهم المسؤولية والثقة وتخول لهم الصلاحيات، قبل اللغة القانونية، وهذا شق مفقود شبه كلي في الحالة الجزائرية بالنظر لطبيعة النظام الانتخابي وشروطه وحتى في آليات تكوين المجلس المنتخب الذي يعرف الائتلافات والصراعات والمساومات وبالتالي لا يمكن الحديث عن أزمة صلاحيات قبل الحديث عن أزمة الموارد البشرية المحلية ممثلة في المنتخبين المحليين باعتبارهم قاطرة التنمية المحلية، وهنا السؤال يطرح: لمن نفوض قبل ماذا نفوض؟، أي فاعل التنمية قبل مشاريع التنمية).

3.4. الإرادة السياسية الممكنة واقعا: (الإقتناع بأن تنمية المحلية جزء من

التنمية الوطنية الشاملة)

نعني بالإرادة السياسية التبني والدعم الفعلي لعملية إصلاح نظام الجماعات الإقليمية (البلدية والولاية وتمكينها من التنمية عبر الوسائل والأدوات القانونية والتسييرية لا مجرد الخطابات والدعوات والنداءات الخالية من الأثر الملموس (المكي) ومن بين الحلول لترقية جودة خدمات المرفق العمومي المحلي يمكن تقديم الآتي:

- منح الجماعات الإقليمية خاصة البلديات العقار والأراضي الكفيلة بتجسيد أفكارها وجذب المستثمرين (حتى مع توفر الموارد المالية فمشكل العقار أبرز عقبة لتجسيد أي مشروع)، - خاصة مع استحالة استغلال الأراضي الفلاحية والغابية، وتعدد إجراءات الإقطاع من الأملاك الخاصة للدولة للأملاك الخاصة بالجماعات المحلية، ومع ندرة تطبيق إجراءات التبادل أو الإقتناء أو الهبات إن لم نقل عدم تطبيقه بتاتا- خاصة أن أغلب ما يؤرق البلديات اليوم هو مشكل غياب الأوعية العقارية، إذا لابد من البحث عن سياسة جديدة للتوزيع العقاري والتنازل للأملاك الخاصة للبلديات والولايات من الأملاك الخاصة للدولة وفق شروط: المنفعة العامة، الجدوى الإقتصادية، المرافقة مع دعم ذلك بتسهيل إجراءات التنازل وتبسيطها لعدم تفويت الفرص التنموية ونفوذ الخواص، إذ يعود تاريخ الأزمة تحديدا إلى مرحلة التسيير العشوائي لمرحلة المندوبيات التنفيذية فترة التسعينيات مع الأزمة الأمنية التي عرفت البلاد وقرار حل عديد المجالس المنتخبة البلدية، حيث تم توزيع مئات الهكتارات من الأراضي بدون رقابة ودون تخطيط واستشراف للإحتياجات المحلية الجوارية خاصة مع ضعف وعد كفاءة المسيرين المحليين المعينين تحت طائلة الظرف، حيث عرفت المرحلة تعزيز توسع الملاك الخواص في إطار ما يعرف بالتعاونيات العقارية وغير من التسميات على حساب أملاك الدولة والأراضي الزراعية - المرحلة عرفت بحق مشاريع التنمية ماضيا وحاضرا من خلال تقليص حصص العقار المعامل الحيوي في عملية التنمية- (بوعيسى، 2020).

4.4. تعزيز المشاركة الفردية:

(الفردانية في قضايا التنمية والمصلحة العمومية عامل إيجابي يعبر عن وعي بالتنمية وعن فاعلية وفعالية لتحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع)
تتجلى من خلال تفعيل دور الفرد بحيث يوطن لفلسفة الواجب قبل الحق إزاء المجتمع والإطار السياسي الكائن فيه، على أساس طوعي نابع من إرادة ذاتية إتجاه المجتمع الذي يعيش فيه، ويكون بتعزيز الشعور بالإنتماء للوطن والمجموعات البشرية المرتبط بها (دراجي، 2023)، والذي لن يتأتى إلا: بدعم قيم العدالة والإنصاف وتفعيل مؤسسات التنشئة السياسية والإجتماعية وإحياء الأخلاق الإسلامية الراقية وتكريس فعالية الأفكار

من خلال تشجيع حرية الطرح والمبادرة محليا وتشجيع الروابط والنوادي العلمية والفكرية كخلايا قاعدية للمعرفة والرقابة والمحاسبة والمشاركة.

5.4. المشاركة الجماعية المنظمة والفعالة (البحث عن فعالية الفاعلية)

تأتي كخطوة مكملية للعمل الفردي تعبر في عمقها عن درجة عالية من التجانس والتعايش والتفاهم في العمران البشري من خلال الانضمام للمؤسسات السياسية والإجتماعية (الأحزاب، الجمعيات، النوادي، لجان الأحياء)، بحيث تعبر هذه المشاركة عن إرادة حقيقية لأفراد المجتمع في التغيير من خلال:

- تقويم عمل المجالس المنتخبة والرقابة الشعبية على أعمالها من مرحلة التشاور للتنفيذ، إلا أن هذا المقصد لن يتحقق بدون فتح فضاء حقيقي ومقنن لإشراك فعاليات المجتمع المدني ووفق مسارات شفافة ومضبوطة للمراقبة والتدخل.

6.4. تبني طرق تمويل محلية تدعم استقلالية الجماعات المحلية: (التخلص

تدريبيا من فكرة من يدفع يقود)

- إن قاعدة الإختصاص العام في تدبير الشؤون العمومية وإتخاذ القرارات المحلية كمخول لدعم القرار المحلي لا بد أن يتم من خلال إشراك الجماعات المحلية في وضع الجباية المحلية، وتقاسم الأعباء الضريبية تحصيلًا وتوزيعًا من دون الإخلال بمبدأ شرعية الضريبة وعدالتها.

- كما يمكن الإستفادة من التقنية الحديثة والجانب التكنولوجي في ترشيد التخصيص المالي عبر استحداث منصة رقمية مالية خاصة تربط بوزارة المالية تسجل فيها جميع المحصلات الجبائية والنفقات لكل بلدية لتحديد مداخيل وإيرادات كل بلدية من الجباية ليبنى على ذلك الإنفاق الحكومي على حسب العجز المسجل بين فارق ما تحصله البلدية من جباية وما يلزم لتغطية نفقاتها (لأن التمويل المحلي والبلدي خصوصا يعتمد على الموارد الجبائية أكثر من الموارد الأملاك والإستثمارات والهيئات والوصايا وإعانات الدولة المباشرة)، ما من شأنه تخفيف العبء على كاهل الدولة وترشيد النفقات وضبط مسار وحصص التمويل، إضافة لتحقيق العدالة في التنمية في شق الجباية (المكي).

- توطئ مشاريع التنمية على أسس عادلة ومنصفة وفقا للإعتبارات التالية:

- مدى الحاجة المجتمعية المحلية للتعامل مع مشكلة ما وفقا للأولويات المحلية والوطنية ووفقا لصيغ البرامج المتاحة.

- عامل الزمن: البرنامج الموجه للتنمية المحلية وجب أن يأخذ عامل الزمن من حيث استيفائه بالكامل ومعالجة الغرض الذي أوجد بسببه.

- مدى اهتمام الساكنة المحلية بالمشكل القائم، حيث بزيادة الإهتمام الشعبي زادت درجة تعامل السلطات المعنية مع المشكل وفقا لإنقتاءات وتفضيلات تتجاوب مع مستوى الوعي وحجم الطموحات الشعبية، كما يؤخذ الإهتمام الشعبي في وضع الأهداف والزمن اللازم لتحقيقها وحتى في كفاءات الإنجاز ووسائله (الوعي عامل مهم لتحديد طبيعة المشروع وتحديد موقف القائمين على وضع ومنح المشاريع).

- عامل الخبرة: أي مدى تجريبها مسبقا في حل مشاكل، حيث يعد دافعا لمنح الأولويات في الإنجاز وهنا يبرز عامل الرقابة المتابعات السابقة للمشاريع المنجزة -أي الإستفادة من المعلومات السابقة-.

- القيام بدراسات للجدوى للمشاريع قبل تجسيدها ودراسة تأثيرها من عدمه على المجتمع المحلي (ضيايف، 2023).

7.4. الشفافية: وضوح ومرئية للتعاملات لا غموض -حق المساءلة

والإستجواب-

(رغم تكريسه كتابيا كحق للمنتخب للمصالح الولائية والمديريات في قانون الولاية 07-12، المادة 31) من خلال تبني:

- تمكين المنتخب المحلي من آليات استجواب ومساءلة حقيقية تفضي لتحميل المسؤولين (جزائيا) لأي مدير أو مسؤول مباشر عن أي مصلحة تخص البلدية والولاية.

- إيجاد صيغ فعالة للجان تحقيق نزهة في البلديات والولايات قائمة على إعتبارات الحيادية والأخلاقية والنزاهة تدعم سياسيا وتمكن قانونا وتهيكل مؤسساتيا على مستوى جهوي (لعيساني، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر: مكامن الخلل ومتطلبات الإصلاح، 2021).

وفي هذا الصدد فإن إنشاء جهاز للعلاقات العامة في المجالس المنتخبة قائم بهيكله وكوادره تضطلع بمهام التواصل مع الجمهور استجابة لمتطلباته واهتماماته

وتكريسا للوضوح والتشاركية في كل ما يخص الوضع التنموي المحلي (إيجابا أو إنتقادا) (لعيساني، الدور التنموي للجماعات المحلية: مكان من الخلل ومتطلبات الإصلاح، 2021). وهذا الجهاز بإمكانه الترويج لثقافة حضور المداولات والمناقشات السنوية للمجالس البلدية، إضافة لكونه آلية للوضوح والشفافية في جانبه الإجتماعي مع الجمعيات ولجان الأحياء وحتى الإقتصادي عند تقريب صورة سير المشاريع والبرامج في جانب الإستثمار والصفقات العمومية المحلية (مع ضرورة تدعيمه بالوسائط التكنولوجية والبشرية والمادية وحتى الدعم القانوني والتنظيمي المؤسسي لعمله).

8.4. التدريب: خيار وتعبير عن فهم مخطط للإحتياجات وليس إكراهات

لإسقاطات خارجة مستعجلة

لدعم الفكرة التي نريد إيصالها بغية تحقيق مقاصد التكوين، ننوه لنقطة مهمة أشار إليها "الأستاذ عمار بوحوش" (بوحوش، 2017) حيث يقول فيما يخص التدريب والتكوين المسطر من طرف الإدارات المركزية للكوادر الموجهة للإدارات والجماعات المحلية في الجزائر، حيث يقول أنه غير مجد وفعال بسبب أن المتدرب لا يسأل أصلا عما يريد أن يتخصص فيه وما هو مجال العمل الذي يميل إليه ويتماشى ومهاراته، وعليه فالكمبيوتر هو من يوجه عملية التدريب في وظائف ليس له براعة فيها، مما يفضي لنتائج سلبية، والأصح هو أن تقوم كل مؤسسة محلية بالبحث عن إحتياجاتها وفق إنتقاء وتدريب المترشحين الأنسب والأكفاء للوظائف المتماشية مع إحتياجاتها الأمر الذي من شأنه كسر معضلة الشهادات الورقية غير المكروسة للكفاءة والتمكن من الوظيفة (لرقم، 2023).

وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة تصميم برنامج لتقييم الأداء مبني على الدقة والموضوعية والعمل المنجز لمعرفة حجم العمل المنجز ونوعيته على المستوى الفردي والجماعي ولتحديد المسؤوليات وتسهيل المحاسبة وتبع الخلل والفجوات (دراجي، 2023). - كما أن التحول من إدارة محلية تقليدية إلى إدارة محلية إلكترونية ليس مجرد تقنية فحسب بل هو مسألة إدارية تقتضي إصلاحا عميقا وجذريا لكل السلوكيات والمفاهيم الخاطئة في أطوار الإدارة المحلية (السلوك الإلكتروني)، وحتى يتم التمكين لإدارة محلية رقمية رشيدة وجب أن تدعم: ترسانة قانونية مفعلة، مورد بشري كفاء

ومؤهل ودائم (التكيف)، استقطاب الكفاءات المتفوقة والمتميزة في مجال الإدارة الإلكترونية، فكر ونمط تسييري عصري يواكب دواعي استعمال التقنية لعدم التناقض مع الأهداف المرجوة.

- بالإضافة لعامل آخر مهم هو استدامة الكفاءة والتقنية والإصلاح (جوي، 2023).

9.4. إحداث توافق بين التقسيم الإقليمي والواقع المحلي:

يعبر التقسيم الإقليمي في الجزائر عن حالة الشتات التي يعرفها التخطيط في الأمة الجزائرية، فضلا عن كونه موروث بامتياز عن الماضي والإحتلال الفرنسي شكلا وقياما، فهو في جوهره لا يأخذ بطبيعته التناقضات والصراعات في أرض الواقع خاصة الصدام مع الأهالي والعنصر البشري من حيث التقسيم في الأراضي القبلية وذات مصادر المياه، إذ من المفروض أن يتم وفق تسلسل جغرافي وطني ثم جهوي ثم محلي وبتخطيط دقيق يراعي حالات التنافر والخلل الممكنة لتجنبها أو التفاوض بشأنها (قدوح، 2017).

- يغلب على التقسيم الإداري في الجزائر الصبغة السياسية بهدف تحقيق التغلغل والانتشار لأجهزة الدولة على المستوى الوطني وتقريب الإدارة والخدمة العمومية من المواطن، إلا أن مراعاة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المفروض أن تتوخى في ذلك، وما يؤكد ذلك هو إتساع رقعة العجز في عدد البلديات منذ تقسيم 1984 (من 704 بلدية و31 ولاية إلى 1541 بلدية و48 ولاية)، فالتقسيم أدى لمزيد من التشتيت للموارد المالية وتشتيت للجباية المحلية بعدما كانت تجبى لبلدية واحدة لعدة بلديات كما أن هناك نقطة لابد أن تسجل وهي: أن التقسيم لا يعني التفتيت دوما بل قد يكون التجميع بهدف ربح الموارد وتوحيد الجهود وعدم خسارة الموارد المادية والبشرية والجغرافية والمالية المتاحة وهذه النبرة تغيب في تعاطي المركز مع التقسيم الذي عادة ما يلجأ لأسلوب التفتيت (ضياف، 2023).

كما وجب الإنتباه من طرف المشرع لنقطة مهمة في فلسفة التسيير وهي أن التقسيم الإداري لا يعني التفتيت دوما بحثا عن مزيد من اللامركزية الإدارية والولايات والدوائر المستحدثة، بل وجب أخذ عامل التجميع كعامل مهم في التقسيمات الإدارية خاصة للمناطق ذات الموارد المحلية (الطبيعية والمادية والبشرية) بهدف تحقيق نوع من التنمية النسبية لتغطية النقص الحاد في عوامل الجذب داخل الإقليم المحلي، وبحثا عن

مزيد من الإهتمامات والتخطيط الممركز الأخذ لمتطلبات وخصوصيات الإقليم، وضمان حد أدنى من التمويل والمشاريع الضرورية.

كما ننوه لمسألة مهمة جدا وجب مراعاتها في أي تقسيم إداري فعال وهي "الأصل المعرفي" أو الرأس مال البشري وأهميته بل محوريته في التقسيم الإداري ومدى نجاعته حيث يلعب الإقليم ذو التجمع لعديد تمظهرات الأصول المعرفية (كالجامعات، المعاهد مراكز التكوين، المستشفيات، المطارات، الموانئ، دور الثقافة والرياضة، المصانع المخابر، درجة الوعي الجماهيري والثقافي)، حيث يلعب توفر هكذا معاملات دورا مهما في أي تقسيم إداري سواء بتفتيت أو بتجميع، يمكن من خلالها فهم واستيعاب متطلبات بيئته الجديدة وكيانه المحلي الجديد.

وإلى حين تدارك الأخطاء المسجلة فإنها تبقى خطوة إيجابية بدرجة (إختصار الوقت والجهد في الجنوب والمدن الكبيرة) نحو ترقية المدن الجزائرية خاصة ولايات الجنوب وتعزيز الديمقراطية المحلية وتعزيز اللا مركزية الإدارية مستقبلا والحد من الهجرة نحو الشمال وتوطين البرامج التنموية والتقليص من ظاهرة الإغتراب والسخط الجماهيري، خاصة مع النية الجادة للدولة الجزائرية في مزيد من المراجعة للتقسيم الإقليمي للبلاد مع أخذ الجانب الجغرافي والمالي في الحسبان بحثا عن ديناميكية أكثر وبيروقراطية أقل (ياسر، 2023).

5. خاتمة:

إن التنمية المحلية باعتبارها مطلبا ملحا -بحكم الرهانات والتحديات الجديدة خاصة والتوجهات الرامية إلى خلق الثروة على مستوى الجماعات المحلية- أوجبت على الدولة الجزائرية تبني عدة إصلاحات تستهدف تحقيق الديناميكية المحلية القانونية منها والإدارية إلا أن ذلك واجه جملة من عدة عراقيل تخص الجانب الإداري والسياسي والقانوني والتنظيمي، كبحت المسار التنموي على مستوى الجماعات المحلية ما أفضى لتعطيل عملية التنمية المحلية، والحيلولة دون الإستغلال الأمثل للمكاسب والطاقت والفرص المحلية المتاحة، الأمر الذي يستدعي وقوفا حقيقيا على هذا الواقع التنموي الهش بهدف تبني إصلاحات حقيقية تعنى بالمعالجة الدقيقة لكل ما يعرقل عملية التنمية المحلية.

- ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:
- ضرورة تبني مقاربات جديّة من مراكز علمية مختصة لفهم سلوك فواعل التنمية المحلية في الجزائر (المركز، الجماعة المحلية، المواطن) وبناء تصور تنموي وفقا لذلك يأخذ بعين الحسبان الطابع النفسي والإجتماعي والإقتصادي للمواطن.
 - تعد جزئية المشاركة السياسية بحق مشكلا عميقا يتطلب دراسات واقعية وبمقاربات عدة: ثقافية وإجتماعية وتاريخية وإقتصادية لفهم السوك الفردي والجماعي للمواطن الجزائري إتجاه الجماعة المحلية والمشاريع التنموية خاصة أن الإنتخابات المحلية لسنة 2021 ورغم السياق والزخم السياسي الذي جاءت في أعقابه إلا أنها لم تترجم في نسب التصويت والمشاركة السياسية عموما.
 - تعاني التنمية المحلية في الجزائر من عدة عراقيل تمس عمق وجوهر مطالب تجسيدها سواء التخطيط أو التنسيق والتكامل بين القطاعات المعنية بالشأن المحلي عطلت مساعي تحقيقها.
 - إن غياب الكفاءات (خاصة فئة المنتخبين) عن المشهد المحلي سبب رئيسي في تعميق أزمة التنمية المحلية في الجزائر الأمر الذي أفشل التوجهات الجديدة فيما يخص خلق الثروة رغم كل الجهود المبذولة لذلك.
 - يعد سوء التسيير والفساد أحد أبرز الإستشكالات التي توجب برنامج عمل حكومي دقيق يستنفر كل الموارد والآليات المتاحة للحد منه.
 - غياب الجانب المعرفي والأكاديمي والإنفتاح اللا محدود من طرف الجماعات المحلية على بيئة البحوث العلمية المرتبطة بالتنمية المحلية والإدارة المحلية، فوت فرصا ثمينة خاصة على البلديات للإستثمار الأمثل في القدرات المتاحة محليا.
 - ضعف وهشاشة الثقة في الجهاز الإداري المحلي والإنعدام شبه التام لثقافة المشاركة بسبب الأسباب الموضوعية المتناولة في الورقة البحثية كان له الأثر السلبي على الدفع بالتنمية المحلية.
 - تعد معضلة التمويل المحلي من بين القضايا الرئيسية والجوهرية التي عطلت بناء تصور تنموي حقيقي.

- التنمية المحلية تتطلب رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار ثنائية المساندة الشعبية والدعم الحكومي، وعليه نقترح جملة من التوصيات العلمية:
 - ضرورة تبني إصلاحات حقيقية للجماعات المحلية وخاصة البلدية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الإقليم المحلي ومؤهلاته وتشرك الجماعات المحلية في عمليات الإصلاحات الإدارية والمؤسسية (كيفاً وكماً) وكذا في التمويل وتوزيع المشاريع.
 - تخطيط التنمية المحلية وفق منطق وأساس علمي يستند لمراكز ومعاهد وجامعات مختصة تبنى على قاعدة معلوماتية وإحصائية الشاملوا الإستعانة والإستشارة بالهيئات المحلية في تشخيص الواقع بداية بحصر المشاكل وترتيب الأولويات إلى وضع البدائل واختيار البديل وآليات تنفيذه.
 - إلزامية الإنفتاح على أدوات التنمية المحلية وتفعيلها كالجامعات والمخابر العلمية خاصة فيما يتعلق بتكوين المنتخبين المحليين لأصول التسيير العمومي الجديد وكما ماله صلة بالمقاولاتية وخلق الثروة، وكيفيات وضع الإستراتيجيات والتصورات المتعلقة بخطط التنمية المحلية وتحقيق النجاعة والجدوى الإقتصادية.
 - مراجعة التقسيمات الإدارية وفق منظور جديد قادر على خلق توازن بين البلديات من حيث الموارد المالية والبشرية والطبيعية، دون نسيان عامل جغرافية الإقليم من حيث الشساعة والحدود المكانية، مع أخذ العامل المعرفي والصناعي ومستوياته داخل الأقاليم (مراكز بحث، وعي شعبي مخابر، جامعات، مؤسسات، مصانع، مقاولات).
 - ضرورة إيجاد ميكانيزمات جديدة فعالة للرقابة على المجالس المنتخبة تتسم بالمرونة والمرافقة بدل الأوامر الحرفية والرقابة الجامدة، درءاً لقتل روح المبادرة للمسؤول المحلي والخوف من المتابعات القضائية وإعطاء لشعور الثقة لدى المنتخبين المحليين.
 - ضرورة إيجاد صيغة جديدة تعزيز المالية المحلية للجماعات المحلية عن طريق منح هامش في مجال وضع الضرائب والتنازل عن بعض الممتلكات الخاصة بالدولة للبلديات تحقيقاً للمصلحة العامة وفق أطر وإجراءات مضبوطة.
5. قائمة المراجع:

1. الأطروحات:

رسائل الدكتوراه:

جوي سعيدة، (2023)، إصلاح إدارة الجماعات المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية قسنطينة-، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر.
ضياف ياسمين، (2023)، حوكمة التمويل المحلي أساس التنمية المستدامة للجماعات المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر.
لرقم ياسر، (2023)، الإصلاح الإداري ودوره في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية جيجل 2000-2020، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر.

رسائل الماجستير:

نعيمه محي الدين، (2017)، واقع التنظيم البيروقراطي في الإدارة الجزائرية دراسة ميدانية لبلدية دراية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر.

رسائل الماستر:

سليمان رفيق، (2017)، البيروقراطية والآليات القانونية لمكافحتها، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
المير مسعودة، (2023)، التجربة البيروقراطية في الجزائر الواقع والتقييم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

2. المقالات:

أنزارن عادل، (2017)، التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (العدد 16).
بوحوش عمار، الإدارة والتنمية المحلية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (العدد 08).
بوعيسى سمير، (2014)، مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، (العدد 05).

قدوح حمامة، (2017)، الأبعاد المفاهيمية للجماعات المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، (عدد 02).

كدروسي محي الدين، أنزارن عادل، (2024)، التقسيم الإداري في الجزائر بين المقتضيات السياسية والتنموية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، (العدد 02).

لرقم ياسر، لعيساني بلال، (2021)، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر: مكامن الخلل ومتطلبات الإصلاح، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، (العدد 02).

مرازقة عيسى، (2006)، معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، (العدد 14).

مزازي فضيل إبراهيم، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (العدد 10)

3. المداخلات:

بن شيخ توفيق، لعفيفي الداجي، (09.08 نوفمبر 2016)، تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكالية التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية - البلديات نموذجا، جامعة قالمة 8 ماي 1945، الجزائر.

4. مواقع الانترنت:

السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، (2021)، إحصائيات السلطة المستقلة للإنتخابات <https://ina-elections.dz> ، تاريخ التصفح: 25 ديسمبر 2024.

الشروق أونلاين، (2018)، مدير عام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: الجزائر 1200 بلدية عاجزة ماليا.. حاسي مسعود الأغني ب 500 مليار، <https://www.echoroukonline.com> ، تاريخ التصفح: 11 ديسمبر 2024.